تداعيات انخفاض اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية على الاقتصاد العراقي

م.د زين العابدين محمد عبد الحسين[*]

المقدمة

تهاوت أسعار النفط في الاسواق العالمية منذ صيف وخريف عام ٢٠١٤ ، خلافا لكل التوقعات التي كانت تذهب باتجاه ارتفاع اسعار النفط الى اكثر من ١٥٠ دولار أمريكي بسبب الأحداث الجيوسياسية التي تشهدها مناطق النفط المهمة سواء النزاع الروسي الأوكراني او الربيع العربي في منطقة الشرق الأوسط وتصاعد دور التنظيمات الإرهابية في مناطق النفط المهمة ، الا ان الواقع جاء خلافا لذلك فقد انخفضت أسعار النفط إلى ما دون ٥٠ دولار وهذا الانخفاض حمل معه تداعيات سلبية على الموازنات العامة للدول المنتجة للنفط ومنها العراق الذي يعد بوضعه الاقتصادي المتأزم من الدول شديد التاثر بما يحصل من تقلبات وتذبذبات بأسعار النفط في الأسواق الدولية، لانه يعتمد بشكل أساسي على عوائد تصدير النفط كمصدر أساسي لتمويل موازناته العامة سنوياً.

وتتمثل مشكلة الدراسة بان " اعتماد العراق على النفط في تمويل ميزانيته العامة مما يجعله عرضة لمخاطر التقلبات في أسعار النفط العالمية " .

ومن تلك المشكلة نحاول البرهنة على الفرضيات التالية :

١. الانخفاض السريع والمفاجئ في أسعار النفط ومنذ صيف عام ٢٠١٤ ، يعود في جزء كبير منها الى فروض الاقتصاد السياسي وليس إلى تفسيرات اقتصادية صرفة .

---

[*] جامعة الإمام جعفر الصادق..

٢. استمرار بقاء العراق معتمد وبشكل كبير على النفط كمصدر لتمويل ميزانيته العامة سيعمق ارتهان الوضع الاقتصادي في العراق بما يحصل من اضطرابات سعرية في الأسواق الدولية للنفط لذا كلما تمكن الاقتصاد العراقي من تنويع مصادر ايرادته المالية داخليا من خلال تنويع الاقتصاد وإعادة النظر بعملية فرض الضرائب وخارجيا من خلال استثمار الفوائض التي يمكن ان تتحقق له مستقبلا في أسواق المال الدولية والصناديق السيادية العالمية كلما كانت اقدر على تخفيف حدة تأثره بانخفاض أسعار النفط عالميا .

٣. ان انخفاض أسعار النفط في الاسواق العالمية دفع الى تعميق عجز الموازنة العراقية سنويا وبالتالي ادت الى مشكلة تمويل برنامج الحكومة العراقية للفترة من ٢٠١٤ ــ ٢٠١٨ .

المبحث الاول: أسعار النفط عام ٢٠١٤ : رؤية في أسباب الانخفاض

المطلب الاول: التفسير الاقتصادي لانخفاض اسعار النفط عام ٢٠١٤

هنالك اختلاف كبير في التفسيرات التي تسببت في الانخفاض السريع وغير المسبوق بأسعار النفط في الأسواق العالمية منذ صيف عام ٢٠١٤ ، فهناك اتجاه يفسر بان انخفاض سعر برميل النفط جاء كنتيجة طبيعية لدورة العرض والطلب من النفط فان زيادة المعروض النفطي على حساب الطلب العالمي، مما ادى الى تراجع في أسعار النفط العالمية في عام ٢٠١٤ [□]، والبعض الأخر يذهب باتجاه تفسير الانخفاض في أسعار النفط يعود الى فروض الاقتصاد السياسي اي التوظيف السياسي للنفط في الصراع الدولي الدائر بين أمريكا والسعودية من جانب وإيران وروسيا من جانب اخر، فاختلال

□ خلال الفترة التي سبقت عام ٢٠٠٨ اي قبل الازمة الاقتصادية نجد ان المعادلة معكوسة عما عليه الواقع منذ منتصف عام ٢٠١٤ فالمعروض النفطي كان منخفض مقابل وجود طلب عالمي كبير خاصة من جانب الصين التي بلغ حجم استيراداتها ٣ مليون برميل يوميا من النفط وكذلك تزايد استيراد الهند بشكل كبير فضلا عن تعاظم ظاهرة المضاربات في الاسواق المستقبلية للنفط والتي تراجعت بعد حدوث الازمة المالية عام ٢٠٠٨ . للمزيد ينظر : يوسف خليفة اليوسف ، الاقتصاد السياسي للنفط : رؤية عربية لتطوراته ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (٤٣٥) ايار ٢٠١٥ ،ص١١٧ .

العلاقة بين العرض والطلب النفطي العالمي لصالح تراجع الطلب بشكل كبير بسبب أزمة النمو في الاقتصاد العالمي والتي بدأت عام ٢٠٠٧ وتصاعدت في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، اذ ان المشهد الاقتصادي العالمي يتميز بالنمو المنخفض في عام ٢٠١٥ ، بعد ان سجل نسبة ٥ % عام ٢٠٠٤ ، نجده انخفض الى ٢,٥ % للعامين عام (٢٠١٢ ـــ٢٠١٣) [١] .

ويتضح من الجدول (١) ادناه ان النمو الاقتصادي العالمي تعافى بنسبة بسيطة حيث بلغ ٣,٤% عام ٢٠١٤ و ٣،٥% عام ٢٠١٥ ، وهذا التراجع للنمو الاقتصادي العالمي دفع باتجاه تراجع الطلب العالمي على النفط الذي دفع باتجاه تهاوي اسعار النفط في الاسواق العالمية الى ما دون ٥٠ دولار امريكي [٢]، ويمكن توضيح معدلات النمو الاقتصادي من خلال جدول (١):

جدول (١)

معدل النمو الاقتصادي العالمي ٢٠١٤ــ ٢٠١٦

الدولة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
معدل النمو العالمي	٣،٣	٣،٤	٣,٨
الدول المتقدمة	١،٨	٢،٤	٢،٤
امريكا	٢،٤	٣،١	٣،١
منطقة اليورو	٠،٩	١،٥	١،٦
اليابان	٠.١-	١،٠	١،٢
الصين	٧،٤	٦،٨	٦،٣
روسيا	٠،٦	٣،٨-	١،١-

المصدر: نقلا عن نشرة صندوق النقد الدولي ، آفاق الاقتصاد العالمي : تعاف عالمي غير متوازن،وتيارات أساسية معقدة نشرة الصندوق الإلكترونية ، ابريل ٢٠١٥ ،ص٥.

[١] تقرير افاق الاقتصاد العالمي لعام ٢٠١٣ تحولات وتوترات ، صندوق النقد الدولي ، اكتوبر ٢٠١٣ ، ص١.

[٢] لهب عطا عبد الوهاب ، افاق الطاقة في العالم دراسة تاريخية مقارنة ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (٤٣٥) ايار ٢٠١٥، ص١٣٣

مما سبق فقد تراجع الطلب على النفط الخام قابله تخمة في المعروض النفطي سبب التوسع في انتاج النفط الصخري في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، حيث ان انتاج أمريكا من النفط كان ٥ مليون برميل يوميا عام ٢٠٠٨ ازداد إلى ٨،٤ مليون برميل يوميا عام ٢٠١١، ووصل عام ٢٠١٥ إلى ١٣،٦٠٠ مليون برميل، وهناك مسالة أخرى يجب التنويه اليها هنا تتمثل بالعلاقة المترابطة بين أسعار صرف الدولار واسعار النفط في الأسواق العالمية ، فالنفط يسعر بالدولار الأمريكي واي انخفاض او ارتفاع في سعر صرف الدولار مقابل العملات الاخرى سيؤدي الى تراجع او انخفاض في اسعار النفط في الاسواق العالمية، فكلما ارتفع سعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى قل الطلب على النفط لانه يكون مكلفا وبالتالي ينخفض السعر وكلما انخفض الدولار يزداد الطلب على النفط وبالتالي ترتفع الاسعار بسبب ارتفاع التكاليف ، فخلال الفترة التي سبقت عام ٢٠٠٨ عام الازمة الاقتصادية نجد انه وبسبب المديونية في الاقتصاد الامريكي انخفض سعر صرف الدولار مما ادى الى رفع سعر النفط لتعويض التراجع في قيمة الدولار فقد وصل سعر النفط الى ٦٨،٧١ عام ٢٠٠٧ ووصل الى (١٢٨،٣٣) دولار للبرميل عام بداية ٢٠٠٨، الا ان الدولار الامريكي شهد ارتفاع في سعر صرفه مقابل العملات الاخرى في منتصف عام ٢٠١٤ مما ادى الى تراجع في اسعار النفط في الاسواق العالمية، فارتفع تجاه اليورو بنسبة (٢,٢%) و ارتفع بنسبة ١،٢% تجاه الين الياباني وبنسبة ٤،٨ % تجاه الروبل الروسي[٣].

المطلب الثاني: الاقتصاد السياسي لانخفاض اسعار النفط لعام ٢٠١٤

تكمن وجهة نظر الاقتصاد السياسي باتجاه غلبة الجانب السياسي على الجانب الاقتصادي في تفسير الانخفاض السريع والمفاجئ في اسعار النفط عالميا ، ونستدل على ذلك من خلال النظر الى بيئة الاقتصاد العالمي ما بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١ ، اذ ان

[٣] يوسف خليفة اليوسف ، مصدر سابق ، ص١١٨ .

الظروف الاقتصادية كانت متدهورة اكثر مما هي عليه في عام ٢٠١٤ ، الا ان اسعار النفط كانت مرتفعة وتحوم حول ١٠٠ دولار للبرميل ، اذن هناك وجه سياسي خفي لابد من اعطاء صورة واضحة عنه، فهناك راي يذهب باتجاه ان السعودية تريد اثبات وجودها باعتبارها لاعب قوي ومؤثر في سوق النفط العالمية ومتحكمة بالأسعار ولديها اهداف محددة وانها ساخرة من مشهد زيادة انتاج النفط الصخري في امريكا والعالم وانها قادرة على كبحه من خلال خفض اسعار النفط فكلف انتاجه العالية تجعل منه غير ذي جدوى من الناحية الاقتصادية في حين ان كلف الانتاج في السعودية لا تتجاوز ١٠ دولار فقط وان السعر المنخفض سيؤدي الى خروج منتجي النفط الصخري من السوق النفطية وان هذا الاتجاه هو بالضد من الولايات المتحدة الامريكية لان انتاج النفط الصخري فيها يمثل ٥٥% من انتاجها النفطي وبسبب زيادة انتاجه خفضت الولايات المتحدة استيراداتها من اوبك من ١٠ مليون برميل يوميا عام ٢٠١٠ الى ٧ مليون برميل يوميا عام ٢٠١٤ ، لذا فان سعر اقل من ٧٠ دولار يجعل انتاج امريكا غير مربح بسبب كلفة انتاجه العالية وان انخفاض الاسعار ادى بالفعل الى خفض حجم الاستثمار في النفط الصخري بنسبة ١٠ % عام ٢٠١٥ وهذا يجعل الشركات النفطية في وضع صعب وهذا قد يخلق مشاكل سياسية بين السعودية وامريكا وقد تتخذ امريكا مواقف عدائية ضدها مستقبلاً [٤].

اما الراي الاخر فيذهب باتجاه وجود تواطئ امريكي سعودي الانخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية ، اذ طالما كان النفط كاداة لادارة الصراع الدولي لذا امريكا وظفت السعودية كما في السابق من اجل ادارة دفت الاسعار فهي تمنع اي ارتفاع سريع ومفاجئ في الاسعار او لتجنب اي انخفاض حاد في الاسعار ولها تاريخ طويل في ذلك[□]، اذ على الرغم من ان السعودية تعتمد على النفط وبنسبة ٨٥ % من وارداتها من

[4] Vinod K.Aggarwal, the political of falling oil prices implication for Arab Gulf states and the U.S , December 2014,p6.www.agsiw.org .

[□] في عام ١٩٨٠ على اثر ازمة الديون العالمية وادت الى ركود اقتصادي كبير خفت العودية انتاجها من ١٠ مليون برميل يوميا الى ٢،٣ مليون برميل من اجل منع انخفاض الاسعار واستمرت بتلك السياسة الى عام ١٩٨٥ .

النفط وانها ستخسر على المدى القصير من ذلك الانخفاض وكذلك الولايات المتحدة الامريكية الا انهما لديهم مصالح واهداف مشتركة تتمثل بتضيق الخناق على كل من روسيا وايران فالسعودية لديها تخوف كبير من النفوذ الايراني المتصاعد بالمنطقة العربية سواء في سوريا ولبنان واليمن والبحرين فهناك مد شيعي مقترن بزيادة قوة ايران بسبب برنامجها النووي، وكذلك اضعاف قوة العراق النفطية فهي تعده المجال الحيوي لايران فكلاهما معا سيشكلان قوة اقتصادية ونفطية شعية مؤثرة في المنطقة لذا تحاول كبحهما بشى الوسائل، لذا تدرك امريكا والسعودية حجم الضرر الكبير الذي يمكن ان يتركه تهاوي اسعار النفط في ايذاء اقتصاد ايران المتازم الذي يعاني من وطئت العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، فايران تحصل على ٢،٥ مليون دولار يوميا من بيع النفط في السوق السوداء لذا فان تراجع السعر سوف يضر بمصادر الدخل لديها وفي ذلك قال الكاتب السعودي (نواف عبيد) في مقالة نشرتها الصحيفة الامريكية (واشنطن بوست) في تشرين الثاني عام ٢٠٠٦ دعا الى استخدام النفط في الخلافات السياسية الاقليمية واقترح اغراق الاسواق بالنفط من اجل خفض الاسعار لاضعاف الاقتصاد الايراني ومن ثم الحد من تدخلات ايران في المنطقة العربية وكذلك الاضرار بالاقتصاد الروسي الذي يعتبر داعم لايران وسوريا وتشترك مع امريكا في ذلك ، فتراجع اسعار النفط يضر اقتصاد روسيا من خلال خفض عائدات النفط الروسية من جانب وتشديد العقوبات الاقتصادية وتطويق روسيا وزيادة عزلتها عن الاقتصاد العالمي من جانب اخر ، وذلك لتضييق الخناق على النظام البوتيني وافشاله داخليا من خلال دعم الية التاكل الذاتي داخليا وهذا حتما اذا لم ينهي قوة القيصر الروسي (بوتين) فسيجعله اكثر استجابة للمطالب الغربية وجره الى طاولة المفاوضات وتقديم تنازلات على اثر تدخلها في الشأن الاوكراني وضم جزير القرم اليها عام ٢٠١٤، وعليه يمكن القول بان هذا التفاهم والتناغم بين امريكا والسعودية ليس جديدا وانما يعود الى سبيعنيات وثمانينيات

وتسعينيات القرن الماضي باعتبارها اكبر دولة مؤثرة في سوق النفط العالمي باحتياطي يبلغ ٢٦٦ مليار برميل والذي جعلها تكتسب تسميتها بالمنتج المرن الاكبر عالميا[٥].

ونستدل على ذلك بالاتي، خلال الفترات السابقة لانخفاض اسعار النفط تتخذ اوبك قرار بخفض سقف الانتاج نسأل لماذا لم يصار الى اتخاذ قرار التخفيض في العام ٢٠١٥ ؟ وفي ذلك قال وزير النفط السعودي " لن نخفض الانتاج حتى وان وصل السعر الى ٢٠ دولار للبرميل " وعليه ليس هناك منطق اقتصادي يبرر هبوط اسعار النفط، فضلا عن ما وصفه الرئيس الروسي بوتين " من الهبوط هو من اللاعيب السياسية وان الانخفاض في اسعار النفط هو لعبة أمريكية خليجية من اجل ضرب اقتصاد روسيا "، فروسيا تدرك جيدا حالة التواطئ الأمريكي السعودي من اجل خفض أسعار النفط عالميا فلها تجربة سابقة في عام ١٩٨٦ عندما أغرقت السعودية الاسواق بالنفط وبضغط امريكا وتوجيهها والذي ادى إلى خفض سعر البرميل الى اقل ١٠ دولار للبرميل الواحد مما اضعف اقتصاد الاتحاد السوفيتي السابق ودفع الى انهياره اقتصاديا [٦].

ان السعر المرتفع النفط خلال الأعوام ٢٠١٠ــــ ٢٠١٣ ، كان سببا بنمو الاقتصاد الروسي وبنسبة ٤% بعد ان كان (-٨%)عام ٢٠٠٩ ، بسبب الازمة الاقتصادية العالمية ، وتوقعات الحكومة الروسية كانت متفائلة بشأن موازنتها العامة لعام ٢٠١٥ ، وقدرت نسبة العجز بين ١ــــــــــ٢% فقط من النتاج المحلي الإجمالي [٧].

لذا ادركت الولايات المتحدة الامريكية ان خفض أسعار النفط سؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الروسي الى جانب العقوبات الاقتصادية التي فرضت عليها على اثر تدخلها في الشأن الاوكراني وفي ذلك قال وزير الاقتصاد الروسي (اليكسي اوليوكايف

---

[٥] فواد قاسم الامير ، الدولار دوره وتاثيره في اسعار الذهب والنفط والعملات الاخرى ودور العراق المقبل في تسعير النفط ،ط١ ، دار الغد للطباعة ، ايلول ٢٠١٤ ،ص ٣٢٩ .

[٦] لهب عطا عبد الوهاب ، مصدر سابق ، ص١٣٧ .

[7] Andrew Barnes ,The Political Economy of Oil in Russia"REALLY EXISTING CAPITALISM?" PONARS Eurasia Policy Memo No. 168 ,September 2011, p2.

) " ان الوضع الاقتصادي اصبح اكثر صعوبة "[٨]، اذ ان العقوبات الاقتصادية وخفض اسعار النفط سيأزم الاقتصاد الروسي ويدخله في حالة من الركود والانهيار وسيدفعها حتما الى خفض انفاقها التسليحي والعسكري في ظل الأوضاع المتأزمة مع أوكرانيا على خلفية ضم جزيرة القرم اليها وتحديها للارادة الامريكية فالتهاوي في اسعار النفط جعل روسيا تخسر ما يقارب من ١٠٠ مليار دولار حسب تقديرات وزارة المالية الروسية [٩].

ومن كل ما تقدم نقول ان خفض اسعار النفط هي تكسير عظام بالاقتصاد من قبل السعودية وامريكا لكل من ايران وروسيا.

المبحث الثاني: موقف أوبك وعدم القدرة على التأثير

يمكن اثارت التساؤلات: (من الذي يتحكم بأسعار النفط عالميا؟ ، وهل أوبك تمتلك قوة تأثيرية في صياغة وتوجيه مسار سوق النفط الدولية وحركة الأسعار فيه ؟) هنا نحدد رأيان هما :

الاول : يذهب باتجاه تأكيد قوة اوبك ودورها في تحديد اسعار النفط في الأسواق العالمية ، وأصحاب هذا الراي اتهموا اوبك بعد اتخاذ قرارها بعدم خفض سقف الإنتاج وهو(٣٠ مليون برميل يوميا) الذي تم الاتفاق عليه في عام ٢٠١١ ، بأنها مشتركة في مؤامرة التهاوي السريع والمفاجئ باسعار النفط وتحت ضغط سعودي ونستدل على ذلك بالاتي، ان اوبك تمثل طاقة إنتاجية فائضة اي لديها القدرة على تجهيز النفط الاضافي **Marginal Supply** فعندما يزداد الطلب على النفط تضخ كميات اضافية وعندما يتراجع الانتاج في مناطق خارج اوبك تضخ كميات تعوض عن نقص العرض وبالتالي تحقق استقرار في الأسعار واستخدمت اوبك الطاقة الانتاجية الفائضة في الكثير من الأزمات منها خلال حرب الخليج عام ١٩٨٠ و١٩٩٠ و٢٠٠٣ من اجل

---

[٨] نقلا عن الموقع الاليكتروني لصحيفة الحياة ،ازمة اوكرانيا تضرب الاقتصاد الروسي ، في عددها الصادر في ٢٠نيسان ٢٠١٤ .

[٩] ستاندارد اندبورز تستبعد خفض تصنيف روسيا حال ركود الاقتصاد ، على الموقع WWW.ARABIC.COM

سد النقص في العرض وبنفس الوقت بإمكانها ان تخفض العرض باغلاق الإنتاج الفائض ، وبالتالي اصحاب هذا الراي يؤكدون قدرة اوبك في التحكم بالعرض النفطي ومن ثم التحكم في الاسعار[١٠].

خلال الفترات السابقة لانخفاض أسعار النفط كانت تتخذ اوبك قرار بخفض سقف الإنتاج نسأل لماذا لم يصار الى اتخاذ قرار التخفيض في العام ٢٠١٥ ؟[□]، وفي ذلك قال وزير النفط السعودي " لا خفض في انتاج اوبك حتى لو هبط السعر الى ٢٠ دولار للبرميل"[١١].

وعليه ليس هنالك منطق اقتصادي يبرر هبوط أسعار النفط، لذا فان على أوبك خفض إنتاجها من النفط بمقدار الزيادة الحاصلة في المعروض العالمي والبالغة مليونين برميل يوميا جاءت نتيجة التوسع في أنتاج النفط الصخري، ومن هذا التحليل يجعل اوبك تتحمل مسؤولية انخفاض اسعار النفط عالميا تم توظيفها كونها الية من اليات ادارة الصراع الدولي بين امريكا والسعودية من جانب وروسيا وايران من جانب اخر .

اما الراي الثاني: فيذهب بأتجاه تأكيده هامشية قوة أوبك ودورها الضعيف في تحديد أسعار النفط عالميا ، وان قرارها بعدم خفض سقف الإنتاج والذي اتخذ بالإجماع وصف بقرار الصائب والسبب يعود إلى أن أوبك لا تمتلك تأثير قوي على تسعير النفط في الأسواق العالمية ،فهناك لاعبين أقوياء هم المسؤولين عن تحديد الأسعار دول منتجة

---

[١٠] يحيى حمود حسن البوعلي ، معطيات السياسة النفطية في العراق دروس الماضي وافاق المستقبل ، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات ، العدد ٧٨، ط١ ،٢٠١٥، ص٣٨٦.

[□] لنا في عام ١٩٨٢ قامت اوبك بخفض الانتاج من اجل ابقاء الاسعار مرتفعة الا انها في عام ١٩٨٣ اتخذت قرار جماعي بزيادة الانتاج وبالتالي خفضت الاسعار عند مستوى ((٣٠،١) دولار للبرميل وخفضت الاسعار اكثر عام ١٩٨٥ ليصل الى ٢٧،٥ دولار للبرميل وقد اعتبره النظام السياسي في العراق انذاك انه اجراء مقصود للاضرار بالاقتصاد العراقي اذا استمر مسلسل التخفضيات في اسعار النفط حتى عام ١٩٩٠ مما اضطر صدام حسين الى دخول الكويت وقطع علاقاته مع دول الخليج التي مارست اغراق السوق النفطية وبشكل ادى الى خفض اسعار النفط بشكل كبير . للمزيد ينظر : . يحيى حمود حسن البوعلي، مصدر سابق ،ص٣٨٣.

[١١] نقلا عن اخبار الـBBC عربي، على الموقع: WWW.bbc.com

للنفط خارج أوبك وشركات عالمية والمضاربات في أسواق النفط الآجلة ، فحصة أوبك الإجمالية هي ٣٠% من إجمالي الإنتاج العالمي فقط في حين أن ٧٠ % من الإنتاج العالمي هو من خارج أوبك ، بالتالي ليس هناك فائدة من قيام أوبك بخفض إنتاجها لأنه حتما سيتم تعويضه من دول خارج الأوبك ، لذا تخفيض الإنتاج في اوبك ليس هو الحل الأمثل ، اذ وافقت جميع الدول الأعضاء في أوبك بما فيها إيران على عدم خفض الإنتاج[١٢].

المبحث الثالث: انخفاض اسعار النفط عالميا لعام ٢٠١٤ : لمصلحة من ؟

انخفاض اسعار النفط بهذه السرعة منذ صيف عام ٢٠١٤ ،جاء نقمة على الدول المنتجة والمصدرة للنفط ونعمة للدولة المستهلة للنفط تمثل بانخفاض فاتورة الطاقة لتلك الدول وبالتالي انعكس ايجابيا على ميزان مدفوعاتها الخارجية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية حيث ان نسبة استهلاكها للنفط إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بلغ (٣،٨ %) والصين بلغ نسبة (٥،٤%) والهند بلغ (٧،٥ %)، وترك اثار ايجابية على الاقتصاد العالمي فقد أشار صندوق النقد الدولي هبوط سعر النفط دفع إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي العالمي بنسبة (٠،٧ %) اي (٥٧١) مليار دولار لعام ٢٠١٥ وتوقع زيادته إلى(٠،٨%) اي(٦٨٨) مليار دولار لعام ٢٠١٦[١٣].

اما الشركات النفطية الكبرى في الخاسر الأكبر من انخفاض أسعار النفط عالميا ، حيث ان بعض تلك الشركات اخذت تبيع الكثير من مؤسساتها وخفضت استثماراتها النفطية في العديد من الدول المضيفة لها، اما الطرف الخاسر ايضا جراء تهاوي اسعار النفط فهي الدول المنتجة للنفط ويمكن الحديث عن الدول المنتجة الأقل تضررا المتمثلة بدول الخليج عموما اذ ان خسارتها المالية تعد محدودة فالسعودية لديها مخزون كبير من النفط

---

[١٢] يحيى حمود حسن البوعلي، مصدر سابق، ص٣٨٦-٣٨٧.

[١٣] علي توفيق الصادق ، الرباحون والخاسرون من هبوط اسعار النفط على الموقع www.alhayat.com

[□]، ولديها احتياطيات نقدية ضخمة جدا قدرت بـــ(٧٠٠ مليار دولار لذا فهي يمكن ان تتحمل انخفاض اسعار النفط لفترة طويلة ، اما الكويت فهي تعتمد على تصدير النفط وبنسبة (٩٤%) من صادراتها ويمثل النفط نسبة (٦٠%) من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي الا انها في وضع مالي جيد اما قطر فلديها استثمارات كبيرة جدا تقدر بـــ(١٧٥) مليار دولار موظفة في الصناديق السيادية واسواق المال الدولية وكذلك هي تمتاز بثقلها في تصدير الغاز اكثر من النفط لذا فانها لم تتاثر بانخفاض اسعار النفط بشكل كبير بل ان الحكومة القطرية عملت على زيادة انفاقها وبنسبة (٣،٧%) وبحوالي ٦٠ مليار دولار لعام ٢٠١٥ ، في حين دولة البحرين تعد اصغر منتج للنفط وبطاقة بلغت (٤٨٠٠٠) برميل يوميا وهي ليست عضو في اوبك وتعتمد على تصدر النفط كمصدر لايراداتها وبنسبة بلغت (٨٧%) ، وهي اكثر دول الخليج تاثرا بتهاوي اسعار النفط فعندما كانت اسعار النفط مرتفعة (١٠٠دولار) كانت البحرين قد سجلت عجزا بلغ(٣،٤%) من الناتج المحلي الاجمالي وديودن خارجية لديها بلغت(٤٤%)من ناتجها الاجمالي وخفض التصنيف الائتماني لها الى المستوى (**BAA2**) لعام ٢٠١٣ [١٤].

وفي هذا الجانب قال عبد الله البدري رئيس منظمة اوبك " ليس هناك خطر على دول الخليج من جراء هبوط اسعار النفط " ، والسبب في ذلك يعود الى ان دول الخليج لديها مخزون نفطي كبير لذا هي غير مهتمة من انخفاض الاسعار في الاجل القصير فهي طيلة أربعة عقود مضت حيث كانت أسعار النفط مرتفعة تراكمت فوائض مالية كبيرة لديها

□ الاحتياطي النفطي العربي بلغ (٧٣١) مليار برميل يمثل (٥٥،٨%) من الاحتياطي العالمي البالغ ١٢٧٧،٧ مليار برميل لعام ٢٠١٣، تستاثر السعودية بنسبة (٣٧،٢%) من الاحتياطي العربي يليها العراق (٢٠%) ثم الكويت (١٤%) ثم الامارات (١٣،٧%) واخيرا ليبيا (٦،٧%) للمزيد ينظر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٤،ص٧٩و ملحق رقم ٥/١الشكل ١ .

[14] **Vinod K.Aggarwal, the political of falling oil prices implication for Arab Gulf states and the U.S , December 2014,p6.www.agsiw.org .**

تم توظيفها في الصناديق السيادية العالمية وتدر عوائد ضخمة بامكانها ان تعوض خسائرها الناتجة عن هبوط أسعار النفط [١٥].

اما الدول المنتجة الاشد تضررا فهي كل من العراق وإيران وروسيا والمكسيك وفنزويلا وليبيا والتي تعتمد اقتصادياتها على النفط بشكل كبير فهذه الدول اعدت موازناتها السنوية على أساس سعر نفط مرتفع.

المبحث الرابع: العراق وانخفاض أسعار النفط عالميا : استعراض المشكلة

ان انخفاض اسعار النفط عالميا ومنذ منتصف عام ٢٠١٤ ، فاقم مشكلة موجودة اصلاً في الاقتصاد العراقي هي ((عجز الموازنة العامة للدولة))، فالموازنة العامة تعد المولدة الاساسية للنمو الاقتصادي ووسيلة لتحقيقه واداة للاستقرار الاقتصادي في الدولة وهي مؤشر للحالة الاقتصادية للبلد هل هو في طور نمو وازدهار اقتصادي عندما نكون امام فائض في الميزانية او انكماش وركود اقتصادي وبطالة في حالة عجز الموازنة ، ونؤكد هنا على وجود ارتباط بين الموازنة العامة والامن القومي للدولة فهي مرتبطة بكل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والامنية فهي بمثابة القلب الذي يضخ الدم لكافة اعضاء الجسم واي اختلال فيه يتوقف الجسم عن العمل وعليه فهي المغذي للدولة بابعادها الاقتصادية والسياسية والامنية والاجتماعية، اذ تعد الموازنة العامة خطة عمل تضم النفقات والايرادات ، واي زيادة في النفقات على الايرادات يسمى عجز اما الزيادة في الايرادات على النفقات يسمى فائض الميزانية ، وعليه فان عجز الميزانية هو المشكلة وجميع الدول سواء المتقدمة او النامية يوجد فيها عجز الا ان حدته تختلف من دولة الى اخرى، فالعراق دولة ريعية يعتمد بدرجة كبيرة على النفط في تمويل ميزانيته العامة بعد عام التغيير السياسي في العراق ٢٠٠٣ ، وبسبب الحروب الكثيرة والحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق منذ عام ١٩٩١ الى ٢٠٠٣ ، ولد محرومية كبيرة للشعب العراقي ولا عدالة اجتماعية بين فئاته ، لذا وضعت

[١٥] ستيتي الزازية، الثروة البترولية والامن الاقتصادي العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٤٣) شباط ٢٠١٥ ،ص ٥٥.

الحكومات التي تعاقبت على العراق بعد عام ٢٠٠٣ هدف اساس تمثل بالارتقاء بمستوى المعيشة الائق للمواطن العراقي وتحقيق تنمية اقتصادية وبدء عملية اعمار العراق ، لذا عمدت الى زيادة الانفاق العام وبشكل كبير معتمدة في ذلك على ايرادات النفط بالدرجة الاساس الذي اصبح المضخة الاساس التي تمول الميزانية العامة للدولة العراقية، وفي ظل استشراء الفساد بكافة اشكاله والاوضاع الامنية والسياسية الغير مستقرة تعاظم حجم الانفاق العام وبشكل فاق حجم الايرادات لذا بدأ العجز بالتشكل والتعاظم شيئا فشئ حتى جاءت الصدمة النفطية المتمثلة بأنخفاض اسعار النفط عالميا الى ما دون ٥٠ دولار بعد منتصف عام ٢٠١٤ بعد ما كان ١١٥ دولار للبرميل الواحد ، لتكشف حجم المشكلة الحقيقية المتمثلة " باعتمادية العراق على النفط كمصدر وحيد لتمويل الميزانية العامة للدولة " ، لذا عندما تهاوت اسعار النفط تعرض العراق لانكشاف مالي جعله تابعا ومتاثرا بما يحصل في اسواق النفط العالمية وتتعاظم المشكلة اذا عرفنا ان حجم الاحتياطي النقدي الاجنبي لدى البنك المركزي لا يتجاوز ٦٤ مليار دولار فقط وهي قليلة جدا، ويمكن القول ان العجز في الموازنة العامة ليس وليد عام ٢٠١٤ وانه بسبب انخفاض اسعار النفط وانما العجز يعبر عن اختلال هيكلي في بنية الاقتصاد العراقي يعود الى اسباب عديدة يمكن اجمالها بالاتي[١٦]:

١ – ترهل الجهازي الاداري للدولة العراقية والذي دفع الى زيادة حجم القطاع العام الغير منتج وبالتالي زيادة حجم الاجور والرواتب المترتبة على ذلك .

٢ – زيادة حجم الانفاق العكسري فالعراق ومنذ عام ٢٠٠٣ لم يشهد استقرار امني وصولا الى تصاعد المواجهات مع تنظيم داعش وترتب عليه زيادة في حجم الانفاق العكسري وكذلك زيادة كبيرة جدا في اعداد القوى الامنية سواء دفاع او داخلية او اجهزة امنية اخرى ، وبرواتب كبيرة جدا .

[١٦] ينظر جريدة الوقائع العراقية ،العدد ٣٩٨١ في شباط ٢٠٠٤ . وكذلك قانون الاستثمار الاجنبي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦.

٣- زيادة المدفوعات الخارجية بسبب زيادة الاستيراد وبشكل كبير من الخارج لتلبية حجم الطلب الاستهلاكي المتعاظم في العراق مما ولد عجز في ميزان المدفوعات .

٤- زيادة اعباء خدمة الدين الخارجي وكذلك التعويضات التي تستقطع من الموازنة العامة للدولة .

٥- زيادة مدفوعات للشركات النفطية الاجنبية ، فالعراق ومن خلال جولات التراخيص النفطية تعاقد مع الشركات الاجنبية من اجل انتاج النفط الخام مقابل مبالغ تدفعها الحكومة العراقية وقد وصلت مستحقات تلك الشركات الى ما يقارب من ٢٧ مليار دولار وهذا اثر ايضا في زيادة عجز الموازنة العراقية .

٦- مستحقات اقليم كردستان والبالغة ١٧ % من الموازنة وعدم مساهمة الاقليم بانفاقات السيادية اسهم ايضا بزيادة نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة .

٧- حالة الضعف الشديدة في عملية فرض الضرائب فنسبة الضرائب الى الناتج المحلي الاجمالي قليلة جدا واسباب الضعف تعود الى تدني دخل الفرد العراقي والاعفاءات الضريبية الكبيرة والفساد المستشري في عملية فرض الضريبة وضعف العقوبات المفروضة على المتهربين من دفع الضريبة وكذلك عمليات التهرب الضريبي وعدم وجود ضوابط حقيقية لادارة الاقتصاد العراقي فالكثير من الانشطة هي غير مرخصة اي هناك فوضى اقتصادية في العراق جعل الكثير من المشاريع والانشطة غير مسجلة وبالتالي غير خاضعة للضريبة يضاف الى ذلك الأوضاع الامنية السيئة والعمليات العسكرية في محافظات العراق ضد تنظيم داعش جعل عملية تحصيل الضرائب عملية صعبة جدا ، فضلا عن صعوبة حصول الدولة على ضرائب مقابل الخدمات التي تقدمها مثل الماء والكهرباء وايجار عقارات الدولة وغير ذلك من الخدمات الاخرى ، وبموجب الامر ٤٩ لسنة ٢٠٠٤ خفضت الضريبة على الشركات المساهمة والمحدودة والاجنبية

الى ١٥ % فقط بعد ان كانت نسبتها ٣٥% واعطت اعفاءات ضريبية للمشاريع الأجنبية تصل الى ١٥ سنة في خطة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد العراقي.

المبحث الخامس: انخفاض اسعار النفط لعام ٢٠١٤ــــ٢٠١٥ (رؤية في الآثار والتداعيات على الاقتصاد العراقي)

أهم الآثار المترتبة على الداخل العراقي بسبب تهاوي أسعار النفط عالميا نجملها بالاتي :

المطلب الاول: انخفاض حجم الإيرادات والاحتياطي النقدي الأجنبي :

من خلال النظر الى جدول (٢) نجد العراق يعتمد على النفط كمصدر رئيس للإيرادات تصل الى نسبة ٩٣% عام ٢٠١٣ ، وبالتالي في تكوين الاحتياطي النقدي من العملة الصعبة لدى البنك المركزي العراقي ، والعراق اخذ يتوسع في حجم انتاجه النفطي من اجل الحصول على ايرادات فهو بامس الحاجة اليها في ظل ظروفه المضطربة امنيا واقتصاديا وسياسيا ولجأ الى الشركات الاجنبية من اجل الحصول على التمويل والتكنولوجيا سبيلا لرفع الطاقة الانتاجية والتصديرية وبالفعل تمكن العراق من رفع طاقته الاتاجية من ٢ مليون برميل يوميا الى ٣ مليون برميل يوميا ،الا ان تهاوي أسعار النفط قابله قلة إيرادات تصدير النفط والذي بدوره خفض الاحتياطي النقدي من العملة الصعبة الداخلة إلى العراق فقد وصلت الى ٦٤ مليار دولار فقط في ظل عدم وجود صناديق سيادية او استثمارات أجنبية للعراق في الخارج .

جدول (٢)

نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة في العراق (مليون دولار)[□]

السنة	اسعار النفط الخام دولار/ برميل	الايرادات النفطية/مليون دولار	الايرادات العامة	نسبة مساهمة الايرادات النفطية من الايرادات العامة %
٢٠٠٤	36	٥،١٧٦٦٤	٧،١٨٩٣٤	93.2
٢٠٠٥	50.6	٣،٢٣٣٩٩	١،١٤٩٥٤	93.7
٢٠٠٦	61	٣٠٥٠٧١	٨،٣٢٠١٣٥	95.2
٢٠٠٧	69.1	٥،٣٩٧٧٥	٣،٤١٣٢٨	96.2
٢٠٠٨	94.4	٠،٥٩٥٣٩	٤،٦١٤٢٢	96.9
٢٠٠٩	61	٣٦٦٤١	٠،٣٩٨٥٨	91.9
٢٠١٠	77.4	٨٢٥٧٦	٠،٨٤١٧٥	98.1
٢٠١١	107.5	٩٨١٠٠	١٠٨٨٠٠	90.2
٢٠١٢	109.5	٩٤٢٠٩	١٠٢٤٨٧	91.9
٢٠١٣	105.9	٨٩٨٠٠	٩٧٥١٣	92.1
٢٠١٤	96.2	٧٩٩٦٠,٧	٨٦٧٩١,٠	92.1
٢٠١٥	49.5	٤١٠١٧,٢	٥٧٩٩٠,٦	70.7
٢٠١٦	40.7	٣٥٨٧٢,٨	٤٣٢٨٤,٨	82.8
٢٠١٧	52.5	٥١٧٢٦,٤	٦١٤٧٥,٣	84.1

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

– كامل علاوي كاظم الفتلاوي ، الصناعة النفطية في العراق ، مركز العراق للدراسات ، ط١، ٢٠١٥،ص١٢١.

– البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، النشرة السنوية للاعوام (٢٠١٧،٢٠١٦،٢٠١٥،٢٠١٤).

– صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠١٧، الملاحق الاحصائية،ص٣٤٢.

□ تم تحويل المبالغ النقدية من الدينار العراقي الى الدولار الامركي من خلال المعدل العام السنوي لسعر صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار العراقي ، وقد تمت الاستعانة بالنشرات السنوية للبنك المركزي العراقي للفترة (٢٠٠٤–٢٠١٧).

المطلب الثاني: زيادة العجز بالموازنة العامة للدولة العراقية

يعد عجز الموازنة العامة حالة طبيعية وشائعة في معظم دول العالم وحتى المتقدمة منها، فالعجز لا يعني فقراً في الاموال الموضوعة، وانما يعني ان ما تخططه الحكومة لانفاقه يفوق ايراداتها لتلك السنة ، الا ان العراق لم يتعرض الى مشكلة تجاوز التخصيصات المالية باستثناء الفترة (2014-2017) بسبب الانخفاض الكبير في اسعار النفط الذي وصل الى ما دون ٥٠ دولار للبرميل ، بعد ما كان ١٠٥ دولار تقريبا ، وهذا ادى الى حدوث عجز كبير في الموازنة العامة العراقية وحدوث مشكلة في التخصيصات المالية مما انعكس في حصول الركود في الاقتصاد العراقي ، اما قبل هذا الانخفاض وفي السنوات السابقة فكان العراق ولا زال يعاني من تراجع قدرة تنفيذ التخصيصات في الموازنة العامة اي في السنوات السابقة، كان العراق لديه فوائض مالية ولكن يعاني من التراجع في قدرة تنفيذ التخصيصات في الموازنة[١٧]. اي عند اقرار الموازنة العامة للعراق في كل سنة يكون فيها عجز نظرا لتزايد النفقات على الايرادات العامة ، الا انه في الواقع العملي وعند تنفيذ الموازنة العامة نلاحظ ان النفقات العامة تكون اقل من الايرادات العامة وذلك بسبب ضعف قدرة التخصيصات المالية، لذا فان تهاوي سعر برميل النفط بشكل سريع ومفاجئ في عام ٢٠١٤ دفع باتجاه قلة الايرادات الناتجة عن بيع النفط مما انعكس على عملية اعداد الموازنة العامة لعام ٢٠١٥ ، فالعراق من بين الدول التي بنت موازنتها على اساس سعر مرتفع وصل الى ١٠٥ دولار تقريبا في عام ٢٠١٣ ، الا ان انخفاض الاسعار دفعت الى زيادة نسبة العجز في الموازنة العامة لعام ٢٠١٥ حيث بلغ ٨٢٠٧ مليون دولار[١٨]. ويمكن توضيح الفائض او العجز في الموازنات العامة العراقية للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٧) من خلال الجدول التالي:

---

[١٧] انعام مزيد، اصلاح الموازنة العامة العراقية طريقنا المستقبلي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد- جامعة واسط، العدد ٩، ٢٠١٣، ص٢٧.

[١٨] جريدة الوقائع العراقية، نص الموزانة العامة لعام ٢٠١٥.

جدول (٣) الفائض او العجز الفعلي في الموازنات العامة العراقية (مليون دولار)[1]

السنة	اسعار النفط الخام دولار/ برميل	الايرادات العامة	النفقات العامة	الفائض او العجز[2]
٢٠٠٤	36	22684.1	22089	595.1
٢٠٠٥	50.6	27496.8	17905.7	9591.1
٢٠٠٦	61	33212.9	26273.9	6939
٢٠٠٧	69.1	43127.5	30830.3	12297.2
٢٠٠٨	94.4	66544	49256.5	17287.5
٢٠٠٩	61	46668.9	44435.3	2233.6
٢٠١٠	77.4	59122.3	59085.2	37.1
٢٠١١	107.5	90748.4	65686.1	25062.3
٢٠١٢	109.5	97096.6	85202.2	11894.4
٢٠١٣	105.9	92327.7	96616	-4288.3
٢٠١٤	96.2	86791	95500.6	-8709.6
٢٠١٥	49.5	57990.6	66197.9	-8207.3
٢٠١٦	40.7	43284.8	59619.9	-16335.1
٢٠١٧	52.5	61475.3	٦٠٠٠٨	1467.3

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

– البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، النشرة السنوية للفترة (٢٠٠٧–٢٠١٧).

– صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة ٢٠١٧، الملاحق الاحصائية،ص٣٤٢.

[1] تم تحويل المبالغ النقدية من الدينار العراقي الى الدولار الامركي من خلال المعدل العام السنوي لسعر صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار العراقي ، وقد تمت الاستعانة بالنشرات السنوية للبنك المركزي العراقي للفترة (٢٠٠٤–٢٠١٧).

[2] يقصد بعجز الموازنة العامة، تزايد النفقات العامة على الايرادات العامة ، او هي انعكاس لعدم قدرة الايرادات على تغطية النفقات مما يدفع الى اللجوء للقروض او الاصدار النقدي الجديد لتغطية الزيادة في النفقات العامة ، ومن المعروف ان هنالك نوعين من عجز الموازنة، الاول: العجز الحسابي الذي يمثل الفرق بين الايرادات العامة والنفقات العامة بشرط ان تتضمن الموازنة جميع ايرادات الدولة ونفقاتها، اما الثاني فيضم العجز الاقتصادي الذي يمثل الفرق بين الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يفترض ان تتضمنها الموازنة العامة وبين الاهداف الفعلية الممكنة التحقيق مترجمة بتخصيصات الموازنة ، ومن الطبيعي ان يكون هنالك وبأستمرار عجزاً اقتصادياً بسبب ان الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يفترض تحقيقها تكون دائما اكبر من الممكنة التحقيق بحكم محدودية الموارد او الايرادات العامة. ينظر: هناء علي حسين القريشي، دراسة تحليلية لاسباب عجز الموازنة العامة للدولة في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد الثاني، العدد ٩٣، ٢٠١٢، ص٣٩٨.

يتضح من الجدول (٣)، ان هنالك ارتباط قوي ما بين اسعار النفط الخام والايرادات العامة العراقية التي تصب مباشرة في النفقات العامة، اذ يتضح انه كلما ارتفعت اسعار النفط الخام ارتفقعت الايرادات العامة بنسبة كبيرة تتراوح بين (٨٥-٩٥%) والعكس في حالة الانخفاض، وهذا مايدل على الارتباط الكبير للاقتصاد العراقي بالنفط الخام، ونلاحظ انه من عام ٢٠٠٤ الى ٢٠١٢ حققت الموازنة العراقية فائض، وكما يتضح في تلك الفترة هنالك ارتفاعات في اسعار النفط ، الا انه في الفترة ما بين ٢٠١٣ الى ٢٠١٧ حققت الموازنة العراقية عجز بسبب الانخفاضات في اسعار النفط الخام التي حدثت في تلك الفترة وبالاخص بين ٢٠١٤ الى ٢٠١٦ التي حصل فيها انخفاض كبير ادى الى عجز كبير في الموازنة العامة ١٦٣٣٥ مليون دولار، الا ان هذا العجز انخفض في عام ٢٠١٧ بسبب ارتفاع اسعار النفط الخام كما هو موضح في جدول(٣).

المطلب الثالث: إعاقة تنفيذ بنود البرنامج الحكومي للفترة ٢٠١٤ــ ٢٠١٥

اعلنت الحكومة العراقية برنامجها للفترة (٢٠١٤ــــ ٢٠١٨)وحددت الأولويات الإستراتيجية التالية [١٩]:

١- بناء القوات المسلحة ورفع كفاءتها المهنية وتحرير كل محافظات العراق من الجماعات الارهابية

٢- رفع مستوى المعاشي للمواطن العراقي والارتقاء بالخدمات (تعليم وصحة ،كهرباء ، مياه ، وصرف صحي الخ ..) .

٣- توفير خدمات الأمان الاجتماعي .

٤- تشجيع التحول نحو القطاع الخاص .

[١٩] ينظر نص البرنامج الحكومي للفترة من ٢٠١٤ــــ ٢٠١٨ على الموقع :
almirbad.com/mobile/news/view.asp

٥- وتوفير وتطوير البنى التحتية الضرورية (الكهرباء، النقل، الاتصالات)

٦- زيادة انتاج النفط والغاز لتحسين الاستدامة المالية وزيادة الطاقات الخزنية وتطوير الطاقة التصديرية وتعزيز اسطول ناقلات النفط.

٧- الحد من البطالة والفقر في العراق .

٨- المباشرة بالاصلاح الحكومي

٩- معالجة مشاكل الاسر النازحة .

وعليه فان البرنامج يتطلب تمويل كبير لتنفيذ فقراته ، وخلال الفترة الماضية استمرت اسعار النفط منخفضة بالاخص في الفترة (٢٠١٤-٢٠١٧) مما ادى الى عجز الموازنة العامة للدولة وبالتالي اضطرت الحكومة العراقية في تلك الفترة بتقليص الإنفاق العام التي ادت بالنتيجة الى زيادة نسب البطالة والفقر وتدني نسب التعليم والصحة والصرف الصحي وتدني جميع مؤشرات التنمية البشرية المستدامة في العراق وتوقف تام للمشاريع الاستثمارية، فقد التجأ العراق الى البنك الدولي للحصول على تمويل المشاريع الاستثمارية الواردة في ميزانية عام ٢٠١٥.

المطلب الرابع: تدهور قيمة الدينار العراقي :

ان انخفاض سعر النفط يحمل معه تحديات على قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي، اذ شهدت السوق العراقية ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي، حيث وصل الى ١٣٠٥ دينار للدولار الواحد في شهر حزيران لعام ٢٠١٥ بعد ان كان ١٢٣٧ دينار للدولار الواحد في حزيران عام ٢٠١٣[٢٠]. وهناك العديد من الاسباب التي ادت الى ارتفاع سعر صرف الدولار في الاقتصاد العراقي، الا اننا نؤكد على ان انخفاض اسعار النفط اثر على قدرة البنك المركزي بالمحافظة على استقرار سعر الصرف من خلال مزاد بيع العملة مستخدما الاحتياطي النقدي الأجنبي المتراكم لديه، الا انه بسبب قلة الايرادات بعد انخفاض اسعار النفط انخفض حجم

[٢٠] البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، النشرات السنوية للاعوام (٢٠١٥،٢٠١٣)

الاحتياطي الاجنبي وجعل البنك المركزي في وضع يصعب معه الاستمرار بمزاد بيع العملة مما ادى الى قلة المعروض من الدولار الامريكي وارتفاع سعره، ومن جانب اخر ان انخفاض سعر النفط ترتب عليه قلة عوائد التصدير ومن ثم زيادة عجز الموازنة وتقليص الانفاق العام كل ذلك اثر سلبا على الطلب الكلي داخل الاقتصاد العراقي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري وولد ركود اقتصادي جاء متزامنا مع اضطراب الوضع الأمني بسبب الحرب ضد داعش، ومثلما ادى الوضع الامني المتازم الى النزوح والهجرة دفع أيضا الى نزوح وهجرة العملة الصعبة الى الخارج مما ولد شحة في حجم التداول بالعملة الصعبة داخل العراق بعد زيادة الطلب عليها مما أدى الى ارتفاع سعر الدولار الأمريكي .

المطلب الخامس: انخفاض حجم الإنتاج والاستثمار النفطي مستقبلاً:

دخل العراق في تعاقدات مع الشركات النفط الاجنبية في اطار جولات التراخيص النفطية ومنذ عام ٢٠٠٨ من اجل زيادة الطاقات الانتاجية للنفط الخام في العراق، وبالفعل ادت هذه الجولات الى زيادة الطاقة الانتاجية من النفط الخام من **(2,346)** مليون برميل يومياً عام **(2009)** الى **(3,482)** مليون برميل يومياً عام **(2015)**، بزيادة بالإنتاج وصلت إلى (**1,136**) الف برميل خلال تلك الفترة، وكان استمرار التعاقد مع الشركات النفطية تؤدي الى زيادات الانتاج النفطي الى ٦ مليون برميل عام ٢٠١٦ والى ١٣ مليون برميل عام ٢٠٢٠ ، وبالتالي زيادة الطاقة التصديرية من اجل الحصول على عوائد تغطي متطلبات التنمية الشاملة في العراق ، مقابل حصول تلك الشركات على استحقاقات مالية تدفع لها نقدا او تاخذها كحصة من النفط المستخرج ، وسبب زيادة عجز الموازنة العراقية لعام ٢٠١٥ الناتج عن انخفاض اسعار النفط الى ما دون ٥٠ دولار جعل الحكومة العراقية في موقف مالي صعب يتعذر معه صرف مستحقات المالية لتلك الشركات والبالغة ما يقارب من (٢٧) مليار دولار ، وطلبت الحكومة العراقية تاجيل سداد تلك المستحقات الا ان الشركات النفطية اخذت تلوح باتجاه تقليل سقف الإنتاج مالم تحصل على مستحقاتها المالية فانخفاض اسعار النفط اثر

على حجم الاستثمار في القطاع النفطي العراقي وتوقف الاستثمار يحمل معه تقليل الانتاج وهذا بدوره سيعمق من عجز الموازنة اكثر فاكثر في حال استمرار بقاء سعر النفط منخفضا عالميا وليس امام الحكومة العراقية خيار سوى اللجوء الى اقناع الشركات بمزيد من الانتاج النفطي لتعويض انخفاض الاسعار وهذا يقابله اعطاء حصص نفطية مضاعفة للشركات الاجنبية وهذا فيه ضياع لثروة العراق النفطية، الا انه اقدمت عليه وزارة النفط العراقية اذ زاد الانتاج النفطي العراقي في حزيران الى ٤ مليون برميل يوميا بعد ان كان بحدود ٣،٢٠٠ مليون برميل يوميا مطلع العام ٢٠١٥[٢١].

الاستنتاجات والتوصيات

– الاستنتاجات

١– هنالك ارتفاعات وانخفاضات لاسعار النفط الخام في السوق الدولية تنعكس بشكل سلبي على بعض الدول مثل الدول الريعية في حالة انخفاض الاسعار وايجابي على البعض الاخر مثل الدول الصدرة للنفط الخام وبالعكس في حالة ارتفاع اسعار النفط الخام.

٢– تكمن تذبذبات اسعار النفط الخام في عدة اسباب منها اقتصادية وسياسية ، وهنالك تفسيرات كثيرة لانخفاض اسعار النفط في عام ٢٠١٤ ترجع الى اسباب سياسية واقتصادية ، فالسياسية تتبع العلاقات بين الدول على الساحة الدولية اما الاقتصادية فتتبع اليات العرض والطلب في السوق النفطي.

٣– تأثر الاقتصاد العراقي بشكل كبير من جراء انخفاض اسعار النفط الخام في السوق الدولية، ويرجع ذلك الى ان الايرادات من تصدير النفط الخام تعتبر الممول الحقيقي لموازنة العراق ، في حين ان دور المصادر الاخرى كالضرائب والرسوم يكون ضعيفاً في هذا التمويل ، حيث تشكل نسبة الايرادات النفطية من الموازنة العامة حوالي ٨٤% في عام ٢٠١٧.

---

[٢١] خضير عباس احمد النداوي، الاستثمار الاجنبي في القطاع النفطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة كلية التربية للبنات، كلية التربية للبنات– جامعة بغداد، المجلد الخامس والعشرون، العدد ٣، ٢٠١٤، ص٦٦٨.

٤- ان العراق لديه فوائض مالية ولكن يعاني من التراجع في قدرة تنفيذ التخصيصات في الموازنة ، اي عند اقرار الموازنة العامة للعراق في كل سنة يكون فيها عجز نظرا لتزايد النفقات على الايرادات العامة ، الا انه في الواقع العملي وعند تنفيذ الموازنة العامة نلاحظ ان النفقات العامة تكون اقل من الايرادات العامة وذلك بسبب ضعف قدرة التخصيصات المالية ، وقد حقق العراق فوائض مالية للفترة (2013-2004).

٥- ففي حالة عدم وجود الضعف في التخصيصات المالية يتعرض العراق لحالة العجز في الموازنة العامة ، وان هنالك الكثير من الاسباب لهذا العجز منها (الفساد الاداري والمالي ، تزايد الانفاق العسكري ، ضآلة مصادر الايرادات غير النفطية ، الرواتب التقاعدية لاعضاء مجلس النواب ، وغيرها).

٦- عانى الاقتصاد العراقي من جراء انخفاض اسعار النفط في عام ٢٠١٤ مما ادى ذلك الى انخفاض متوسط الدخل العراقي، وتدهور قيمة العملة العراقية، وحصول الركود في الاقتصاد العراقي مما ادى الى زيادة نسبة البطالة وضعف القطاع الخاص.

- التوصيات

١- القيام بتنويع مصادر تمويل الموازنة العامة بحيث لا يقتصر اعتمادها على النفط من خلال اصلاح النظام الضريبي وتطويره ، كذلك تفعيل دور القطاع الخاص بالتزامن مع نشاط الدولة من شأنه ان يساهم في النهوض بالقطاعات الاقتصادية الاخرى وبالتالي تخفيف العبء عن موازنات الدولة العراقية من خلال تقليل النفقات العامة.

٢- اصدار سندات حكومية عراقية وطرحها في الاسواق الدولية والمحلية.

٣- تنشيط القطاعات الانتاجية وبخاصة الزراعة والصناعة والنهوض بها من اجل تنويع الاقتصاد العراقي وتخليصه من الاختلال الهيكلي الذي سببه الاعتماد المزمن على النفط الخام.

٤- انشاء صندوق عراقي للتنمية توضع فيه بعض ايرادات النفط العراقي ليتم توظيفها في تمويل عجز الموازنة مستقبلا.

الملخص:

عرفت اسعار النفط الخام خلال العقد الاول من القرن الماضي تقلبات حادة ومفاجئة، حيث شهدت ارتفاعات منذ عام ٢٠٠٢ الى عام ٢٠٠٨ ، في حين انها عرفت خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ وبداية عام ٢٠٠٩ تقلبات مفاجئة بسبب تأثيرات الازمة المالية العالمية الذي اثر على حجم العائدات النفطية للعراق ، وفي ضوء الاهمية التي يكتسبها قطاع النفط في الاقتصاد العراقي باعتباره يمثل الدور الاساسي للموازنة العامة العراقية وبالتالي فان هذه التذبذبات في اسعار النفط الخام تؤثر على اجمالي النفقات والايرادات العامة ومن ثم على الوضع المالي الكلي للموازنة العامة العراقية ، وعليه اصبحت فالموازنة العامة في العراق مرتبطة باسعار وحجم انتاج النفط الخام، وقد لعبت عوامل عدة في احداث تغيرات في اسعار النفط الخام منها عوامل سياسية ومنها اقتصادية وغيرها، اذ بسبب هذه العوامل وصل سعر برميل النفط الخام مع بداية عام ٢٠١٦ حوالي ٤٠ دولار للبرميل في السوق الدولية، مما شكل عبئاً كبيراً على الموازنة العامة على اعتبار ان الايرادات المتحققة من تصدير النفط الخام هي المحرك الاساسي لعجلة التنمية الاقتصادية وادارة كل قطاعات الاقتصاد العراقي، وقد تناول البحث بالتحليل اثار تذبذبات اسعار النفط على الموازنة العامة (الايرادات والنفقات العامة)، وبالتالي انعكاس هذه التأثيرات على الاقتصاد العراقي.

Abstract:

Crude oil prices during the first decade of the last century were characterized by sharp and sudden fluctuations. They witnessed increases from 2002 to 2008, while during the second half of 2008 and the beginning of 2009 they were characterized by sudden fluctuations due to the effects of the global financial crisis which affected the volume of oil revenues Iraq, and in view of the importance of the oil sector in the Iraqi economy as the main role of the Iraqi public budget and therefore these fluctuations in crude oil prices affect the total expenditure and public revenues and then on the overall financial situation of the Iraqi public budget, The general budget in Iraq linked to prices And the volume of production of crude oil, has played several factors in the changes in the prices of crude oil, including political factors, including economic and other, because of these factors reached the price of a barrel of crude oil by the beginning of 2016 about $ 40 a barrel in the international market, which placed a heavy burden on the budget The revenues of crude oil exports are the main engine of the economic development and management of all sectors of the Iraqi economy. The research dealt with the effects of the fluctuations of oil prices on the public budget (revenues and public expenditures), thus reflecting these effects on the Arab economy Valuable.